معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

مقاربات بين أهداف نتنياهو وسياسات بايدن المتساوقة،

"التهجير وإعادة إنتاج نكبة جديدة"

الدكتور عوض سليمية

باحث في العلاقات الدولية

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

الملخص

في هذه الورقة سلط الباحث الضوء على سياسات ومخططات قادة الحركة الصهيونية وصولاً الى حكومة نتنياهو المتطرفة، الهادفة الى تهجير الفلسطيني واقتلاعه من ارضه التاريخية، نحو دولة ثالثة. ووجد الباحث أن إدارة بايدن تتساوق تماماً مع هذه المخططات القائمة الان، وتعطي إسرائيل الضوء الأخضر للتطهير العرقي والتهجير القسري. وتستمر في التلاعب في التصريحات والمواقف لمنح الخطط الإسرائيلية المصممة على إخلاء قطاع غزة من سكانه الأصليين مزيداً من الوقت، بما يشمل دعوات الادارة الامريكية بفتح ممرات انسانية مع مصر تحت خديعة إيصال المساعدات الإنسانية. وأن هذا السلوك منسجماً تماماً مع الطلب التكميلي المقدم إلى الكونجرس للحصول على تمويل يشمل الدعم اللوجستي والبنية التحتية والدعم المادي لجعل إسكان الفلسطينيين النازحين من غزة ممكنًا إلى البلدان المجاورة. وكشف الباحث ايضاً، ان مناقشات الكونجرس حول اشتراط ربط المساعدات الأمريكية لكل من (مصر والعراق واليمن وتركيا) بقبول عددًا معينًا من اللاجئين من قطاع غزة، متوافقاً تماماً مع الاهداف الاسرائيلية.

وتوصل الباحث الى جملة من التوصيات، كان من اهمها، تلويح كل من مصر والاردن بإلغاء معاهدات السلام مع إسرائيل، والتهديد بسلاح الهجرة العكسية داخل فلسطين.

الكلمات المفتاحية

التهجير، إعادة انتاج النكبة، الحركة الصهيونية، الممارسات الاسرائيلية، المواقف الامريكية. المواقف العربية.

Keywords: Transfer, Reproduction Al-Nakba, Zionist Movement, Israeli Policies, U.S. Position, Arab Attitudes.

المقدمة

أمضى الرئيس الامريكي جو بايدن حياته السياسية الممتدة على مدى عدة عقود، بما فيها سنوات فترة رئاسته ضامناً لتفوق إسرائيل النوعي على مجموع دول الشرق الاوسط وملتزماً بالدفاع عنها. هذا النهج المنحاز هو استكمال للمواقف التقليدية لرؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين على البيت الابيض منذ العام 1948، تاريخ اعلان قيام اسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني. وبالنظر الى اهتمام الرؤساء الامريكيين في ترك ارث سياسي قبيح يخلد ذكراهم، على غرار صفقة القرن التي أعلنها ترامب من جانب واحد. لا يجد صانع القرار في واشنطن حرجاً في مناقشة افكار ومخططات طرد المواطنين الفلسطينيين الى خارج وطنهم التاريخي وإعادة إنتاج نكبة عام 1948.

في هذه الورقة يحاول الباحث تسليط الضوء على، مخططات إسرائيل التاريخية والمُستجدة الهادفة الى تهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعها من ارضه التاريخية، من عدسة الموقف الامريكي المتساوق، انطلاقا من إفشال جميع دعوات وقف العدوان المستمر منذ 7 اكتوبر على عموم اراضي دولة فلسطين، الى مناقشات الكونجرس لخطط تهجير الفلسطينيين، وممارسة ضغط دولي فاعل لوضع هذه الخطط قيد التنفيذ.

المشهد العام

عقب احداث 7 اكتوبر/ تشرين الأول، هدد رئيس وزراء الاحتلال الاسرائيلي نتنياهو بتحويل قطاع غزة إلى أنقاض، وطلب من سكان القطاع المحاصر مغادرته على الفور، وفقاً لموقع الجزيرة. وقبل نهاية اليوم، شن الطيران الحربي الإسرائيلي هجوما إنتقامياً واسع النطاق على القطاع المحاصر، وأعلن نتنياهو أن "إسرائيل في حالة حرب"، وهو الامر الذي تبنته حكومته في اليوم التالي. هذه القرارات دفعت عدد من الوزراء والمسؤولون والجنرالات الاسرائيليون السابقون والحاليون الى إحياء بازار التنافس في تحديد مجموعة "الأهداف" المطلوب تنفيذها في هذه الحرب، بما فيها، من بين امور اخرى، نزع سلاح حماس وتجريدها من القدرة العسكرية، إلى استعادة قطاع غزة تحت الحكم الاسرائيلي بعد التنازل عنه منذ عقدين تقريباً لصالح السيطرة الفلسطينية، استنادا لموقع معهد واشنطن. وامتدت الاقتراحات الى مستويات أكثر تطرفاً، تقترح القاء قنبلة نووية على سكان قطاع غزة. فيما اقترحت وزيرة الاستخبارات العسكرية غيلا غملئيل، تهجير المواطنين الفلسطينيين الى خارج القطاع، رافضة فكرة استئناف سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قطاع غزة.

انطلاقا من هذه الايديولوجيا المتطرفة لتحقيق "الاهداف"، اعلن نتنياهو – في مؤتمره الصحفي بتاريخ 28 اكتوبر/تشرين الأول، عن موافقة اعضاء مجلس الحرب/ الكابينيت على الانتقال للمرحلة التالية من العدوان على غزة، لاستكمال سياسة الارض المحروقة التي ينتهجها. يقول نتنياهو، "لقد وافقنا بالإجماع على توسيع الغزو البري... هدفنا هو: "هزيمة العدو القاتل"، واصفاً العدوان على القطاع بأنها "حرب الاستقلال الثانية لإسرائيل". بعد هذا الاعلان، وسعت إسرائيل هجومها البري في قطاع غزة – ودخلت ما تسميه المرحلة الثانية من الحرب. في خطاب مليء بالإشارات لما اسماه التاريخ اليهودي والصراعات العسكرية، ركز نتنياهو على الاولويات القائمة والمتمثلة في تدمير القدرات العسكرية للمسلحين في القطاع، وإعادة "الرهائن الاسرائيليين إلى الوطن".

في الواقع، تنطق الحقائق على الارض خلافاً لهذه الاولويات المزعومة، يقول العديد من المواطنين لموقع Insider، لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة يمكن اللجوء اليه. لقد كان القصف الإسرائيلي شديداً للغاية

وبتكلفة باهظة على المدنيين الفلسطينيين. أدت الى استشهاد قرابة 15000 مواطن فلسطيني حتى الان، وفقدان أكثر من 7 آلاف، وزاد عدد الإصابات على 35 ألف إصابة، كما وردت تقارير تتحدث عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاعيان المدنية بما فيها: المراكز الصحية، مرافق المياه، الصرف الصحي، مباني الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، خطوط الاتصالات، المدارس والمرافق التعليمية، المساجد والكنائس. فضلاً عن الهجمات المميتة على الصحفيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الاغاثة الإنسانية. وتوقفت 26 مستشفى حكومي عن العمل بشكل كامل من أصل 35 مستشفى تعمل في قطاع غزة. ودفعت أكثر من مليون نسمة الى النزوح من المناطق الشمالية الى جنوب قطاع غزة. وفقاً لتقارير وزارة الصحة الفلسطينية.

في سياق هذه السياسة التدميرية وحرب الابادة الجماعية الهادفة الى تهجير المواطنين قسرا من مناطق سكنهم في شمال قطاع غزة الى جنوبه تمهيداً لتهجيرهم خارج حدود القطاع الى الاراضي المصرية. كشف موقع The Times of Israel بتاريخ 31 اكتوبر 2023 عن ورقة مفاهيمية – تحمل تاريخ 13 اكتوبر 2023، صادرة عن وزارة المخابرات الاسرائيلية تقترح تهجير 2.3 مليون نسمة من مواطني قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية. هذه الورقة أحيت لدى الفلسطينيين ذكريات أعظم صدمة لهم – تسببت في اقتلاع مئات الآلاف من المواطنين الذين أجبروا على ترك منازلهم في نكبة عام 1948. وعلى الرغم من تحلل نتنياهو منها باعتبارها تمرينًا افتراضيًا – "ورقة مفاهيمية". لكن استنتاجاتها الواقعية بدت واضحة على تقسيمات الخارطة التي يلقيها جيش الاحتلال على المواطنين لاجبارهم على ترك منازلهم والتوجه الى نقاط مؤقته، استمراراً في دفعهم نحو مدينة رفح على الحدود مع مصر. مع كشف اسرائيل نيتها إنشاء "منطقة عازلة" في قطاع غزة بعد الحرب دون تحديد مساحة او مكان هذه المنطقة، وفقاً لرويترز.

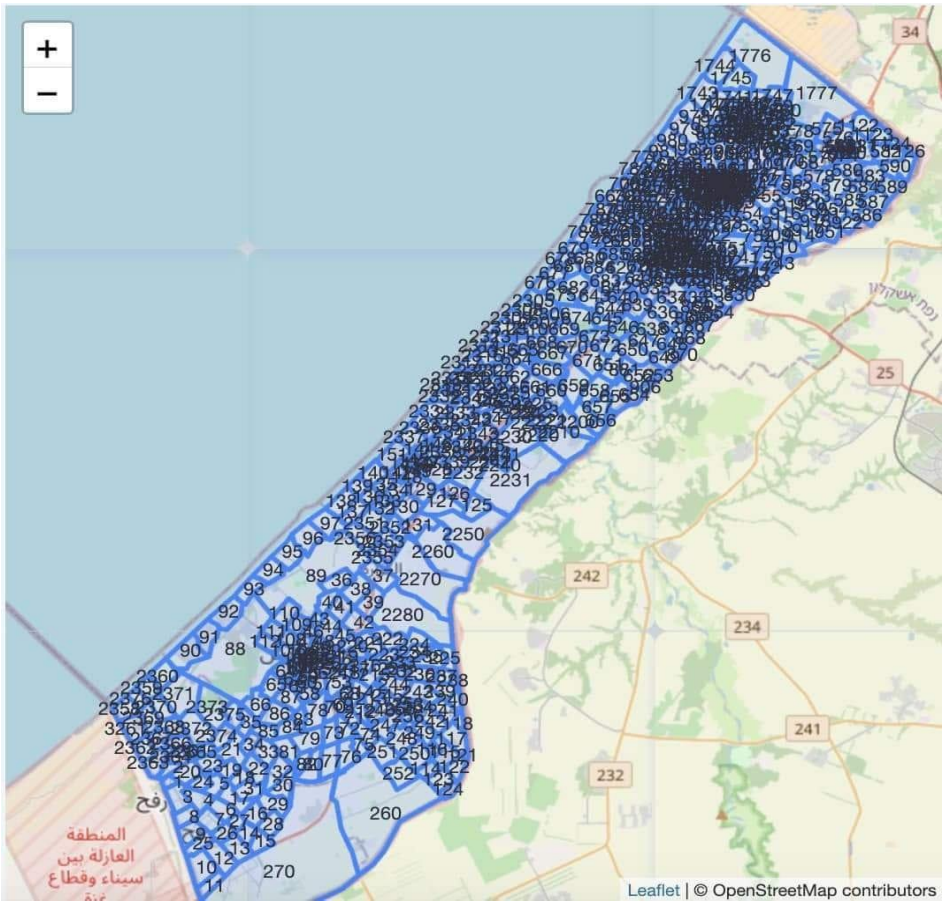

خريطة لقطاع غزة مقسمة إلى مناطق يلقيها جيش الاحتلال الاسرائيلي، توجه المواطنين نحو مناطق النزوح الجديدة.

التهجير وإعادة انتاج النكبة

في 15 مايو من كل عام، يحيي الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم، البالغ عددهم حوالي 12.4 مليون، ذكرى النكبة، في إشارة إلى التطهير العرقي لفلسطين والتدمير شبه الكامل للمجتمع الفلسطيني في عام 1948. في ذلك اليوم، ظهرت دولة إسرائيل إلى الوجود. كان إنشاء إسرائيل عملية عنيفة استتبعت الطرد القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم لإقامة دولة ذات أغلبية يهودية، وفقًا لتطلعات الحركة الصهيونية. بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن النزوح واللجوء الدائم من وطنهم التاريخي يشكل لهم قلق دائم، لقد رافقهم منذ الحرب التي أدت إلى إنشاء إسرائيل عام 1948، حيث تم تهجير حوالي 700000

مواطن فلسطيني بالقوة والعنف وإجبارهم على الفرار من منازلهم وقراهم الأصلية. وفي صيف عام 1967، احتلت إسرائيل باقي اراضي فلسطين التاريخية وارغمت معظم سكانها الفلسطينيين للهجرة شرقاً نحو الاردن، بما في ذلك الآلاف من لاجئي النكبة الذين كانوا يقيمون في المخيمات التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). في ذلك الوقت، كانت إسرائيل تطمح إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، وبدأت في تنفيذ استراتيجيات خبيثة للتهجير القسري وحرمان العديد من الفلسطينيين من العودة.

منذ العام 1967 واصلت إسرائيل سياسات التهجير الممنهجة، الابعاد خارج حدود فلسطين التاريخية، الطرد من الارض ووضع اليد عليها وهدم المنازل. الآن، شبح التهجير الجماعي القسري يلوح في الأفق على رؤوس أكثر من 2.3 مليون نسمة في قطاع غزة، مع قصف إسرائيلي عشوائي مدمر ومستمر منذ احداث 7 اكتوبر، ادى الى استشهاد أكثر من 15.000 مواطن، وأجبر الاحياء منهم على الفرار جنوبًا. حجم الموت والدمار، إلى جانب خلق ازمة انسانية رهيبة، فتح شهية قادة اسرائيل من جديد على احياء فكرة التهجير القسري للسكان الاصليين، وزاد الضغط على الدول العربية تحديدا جمهورية مصر العربية لفتح حدودها مع غزة أمام تدفق اللاجئين الفلسطينيين الجدد.

إن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين متجذرة ليس في عام 1948 ولكن في التربة المتخمرة لصعود الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، سويسرا. اجتذب الاجتماع، الذي بدأ في 29 أغسطس 1897، 204 يهوديًا من 15 دولة وتم ترتيبه من قبل مؤسس الصهيونية، ثيودور هرتزل. واتفق المندوبون على أن "الصهيونية تهدف إلى إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين ليتم تأمينه بموجب القانون العام"، ولهذا الغرض سيشجعون الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. عندما انتهى المؤتمر بعد ثلاثة أيام، كتب هرتزل في مذكراته: "إذا كنت سألخص كونغرس بازل بعبارة واحدة، سأقول: "في بازل أنشأت الدولة اليهودية". ومنذ عام 1895، كتب والد الصهيونية السياسية الحديثة، هرتزل: "سنحاول إرشاد السكان المفلسين عبر الحدود من خلال توفير فرص عمل لهم في بلدان العبور، مع حرمانهم من أي عمل في "بلدنا"... ويجب أن تتم مصادرة ممتلكات الفقراء (في اشارة الى

الحيازات الزراعية للفلاحين) وإبعادهم بتكتم وحذر". انسجاماً مع هذه سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري، قال ديفيد بن غريون الذي اصبح اول رئيس وزراء لاسرائيل عام 1948: "أنت بلا شك على دراية بنشاط [الصندوق القومي اليهودي] في هذا الصدد. الآن سيتعين تنفيذ طرد واسع النطاق. وفي أجزاء كثيرة من البلد لن يتسنى التوصل إلى بناء مستوطنة جديدة دون طرد الفلاحين العرب". وختم قائلاً: "إن القوة اليهودية في فلسطين، التي تنمو باطراد، ستزيد أيضًا من إمكانياتنا لتنفيذ هذا التهجير على نطاق واسع.

فكرة "الوطن الموعود" الواردة في مذكرات هرتزل على حساب المواطنين في قطاع غزة، ناقشته وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحت مسمى مشروع "خطة لسيناء" اقترحتها إليزابيث مونوريو– رئيسة قسم الشرق الأوسط في مؤسسة الإيكونومسيت في 13 ديسمبر/ كانون الأول عام 1956. شملت ضم جزء من سيناء، وقطاع غزة، وجزيرتي تيران وصنافير، وجزء من الأردن لإنشاء منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل، وتأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الغرب. وكشفت الوثائق البريطانية مزيداً من خطط إخفاء قطاع غزة وإزالته عن الخارطة الجغرافية تحت مبررات اقامة منطقة آمنة او عازلة تفصل إسرائيل عن جيرانها العرب، وهنا مصر. وعادت للنقاش عام 1968 في خطة جديدة طرحها اللورد ريتشارد وود، عضو البرلمان البريطاني أسماها "خطة لإدارة شبه جزيرة سيناء وتنميتها". ووفق الخطة، فإن المنطقة تمتد من البحر المتوسط إلى خليج العقبة، ومن قناة السويس إلى حدود سيناء مع إسرائيل. ويتراوح عرض المنطقة بين 30 و90 كيلومترا، وطولها بين 100 و150 كيلومترا، وفي حال إنشاء هذه المنطقة "سوف يختفي قطاع غزة داخل إسرائيل".

خريطة توضح معالم خطة اللورد ريتشارد وود الهادفة الى إخفاء قطاع غزة

مخططات تهجير المواطنين الفلسطينيين من ارضهم بالتوازي مع سياسة الاحلال والتوسع الاستيطاني القائم على اراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، ما زالت على طاولة صانع القرار في إسرائيل منذ العام 1948. ويستحضرها قادة الاحتلال في جميع المناسبات. على سبيل المثال، في مقابلة إذاعية بتاريخ 4 نوفمبر 2023، قال وزير التراث الإسرائيلي أميهاي إلياهو، في غزة "لا يوجد غير مقاتلين"، قبل أن يضيف، "إن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة سيكون أحد الخيارات امام إسرائيل" بدلاً من تقديم المساعدات – تجدر الاشارة الى ان إلياهو عضو في حزب التفوق الديني أوتسما يهوديت (القوة اليهودية)، وهو جزء من الائتلاف الحاكم في إسرائيل. بالمثل، اشارت رئيسة جهاز الاستخبارات الاسرائيلية الى ان التهجير القسري للمواطنين خارج قطاع غزة هو الحل الامثل لهم.

تاريخياً، عمدت اسرائيل منذ نشأتها عام 1948 على ترسيخ خطط تشريد الفلسطينيين وتجريدهم من أراضيهم ومنازلهم، على اعتبار ان الارض هي جوهر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فالأرض والديموغرافيا هما دائما في صميم الصراع بين المستعمرين – المستوطنين الاسرائيليين في فلسطين من جهة والفلسطينيين الأصليين من جهة اخرى. ويدرك معظم العلماء المختصين في دراسة اهداف وادوات الاستعمار اليوم، أنه على عكس الاستعمار الأوروبي التقليدي في آسيا وأفريقيا، والذي كان يهدف إلى استغلال الشعوب الأصلية، فإن منطق القضاء والتشريد والاستيلاء على الأراضي هي في صميم فكرة الاستعمار الاستيطاني، مع استمرار الاستعمار الاستيطاني الاحلالي في فلسطين في التوسع بلا هوادة حتى يومنا هذا، مما أدى إلى إنشاء مئات المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية على اراضي المواطنين الاصليين.

لقد أوضحت إسرائيل في هجماتها القاتلة وحرب الابادة الجماعية التي تنفذها ضد الفلسطينيين، انها تستحضر خطط تهجير قسري كبرى للمواطنين من شمال القطاع الى جنوبه. تتبعها، بمزيد من الهجمات العسكرية التي تلحق اضراراً فادحة في الارواح وتدمير كامل للبنية التحتية، بالتزامن مع فرض مزيد من العقوبات الجماعية والحصار الخانق، وصولاً الى تحويل كامل اراضي قطاع غزة الى منطقة يستحيل العيش فيها، وهي بذلك تعتقد ان من شأن هذه السياسة ان تدفع المواطنين لهجرة القطاع بشكل قسري او طوعي، وبالتالي تكون حكومة اليمين المتطرفة قد انجزت الجزء الاول من خطتها، تمهيداً للانتقال الى إنجاز الجزء الثاني القاضي بتهجير المواطنين من الضفة الغربية بإتجاه الاردن. وقد تحدث رئيس الوزراء السابق أرييل شارون، من بين سياسيين إسرائيليين آخرين، علناً في الفكرة عدة مرات، مدعيا أن الأردن يمكن أن يكون وطنا بديلا، لأن العديد من الأردنيين هم بالاساس من أصول فلسطينية. في هذا السياق، يُنبه مروان المعشر، إن مناظرات شارون التي كانت ذات يوم هامشية أصبحت الآن في المقدمة وتناقش على شكل واسع داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي الذي يضم وزيرين – هما سموتريتش وبن غفير، وكلاهما لا يؤمنان فقط أن الضفة الغربية وغزة تنتميان إلى إسرائيل، ولكن أيضًا أن الفلسطينيين الذين يعيشون فيهما ليس لهم الحق في ذلك.

يبدو ان مخططات قادة بريطانيا ووعودهم وصفقة القرن التي صاغها الرئيس الامريكي السابق ترامب والتي حولت مدن الضفه الغربية الى ما يشبه بانتوستان، تحيط بها المستوطنات من جميع الجوانب. لم تعد تستوفي اطماع اليمين المتطرف الذي اوضح قادته في كثير من المواقف، ان حكومتهم لا تنوي إنهاء الاحتلال ولا السماح بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967. ويتفاخرون بمسح ما يسمونه ارث رابين للسلام وخطيئة اتفاقية اوسلو. وفي سياق تخليد الارث العدواني، يبدو ان الرئيس بايدن ينساق بسهولة أكثر مع المخططات الاسرائيلية. فالموقف الإسرائيلي الواضح الان هو أن أفضل ما يمكن أن يأمله الفلسطينيون هو الخروج امنين من وطنهم، وبغير ذلك فإن الموت ينتظرهم. وهو ما ورد نصاً في خطة الوزير سموتريتش التي اطلق عليها اسم "أمل واحد – برنامج الحسم الإسرائيلي"، وفيها يوضح المتطرف سموتريتش ان نموذج حل "الدولتين لشعبين قد ادى بإسرائيل الى طريق مسدود"، وان البديل كامن في مدى استعداد المجتمع الإسرائيلي للتوصل الى هذا الحسم القائم بالأساس على فرضية لا مكان في هذه البلاد لحركتين للتحرر الوطني، وان حق تقرير المصير في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن هو "حق يهودي"، واعتبر المتطرف سموتريتش أن هذا "سيوضح للجميع أن الواقع في الضفة الغربية لا رجوع فيه، وأن إسرائيل موجودة لتبقى، وأن الحلم العربي بدولة في الضفة لم يعد قابلا للحياة". وأن الفلسطينيين أمامهم بديلين أساسيين: الذين يقبلون بالتخلي عن تطلعاتهم القومية يمكنهم البقاء والعيش كأفراد في "الدولة اليهودية"، – مواطنون من الدرجة الرابعة والخامسة، والذين يختارون عدم التخلي عن طموحاتهم الوطنية سيحصلون على مساعدات للهجرة إلى إحدى الدول العديدة التي يدرك فيها العرب طموحاتهم الوطنية، أو إلى أي وجهة أخرى في العالم.

ويتوافق العميد السابق في جيش الاحتلال أمير أفيفي مع مواقف سموتريتش المتطرفة، خلال مقابلة على قناة الـ BBC بتاريخ 14 اكتوبر 2023، دعا العميد السابق المواطنين في قطاع غزة أن ينتقلوا جنوبا إلى شبه جزيرة سيناء"، وهو نفس الموقف الذي اطلقه السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة (2002–2006)، داني ايالون على قناة Sky News بتاريخ 17 اكتوبر، قائلاً، إن "شعب غزة يجب أن يُخلوا منازلهم" و "يتعين على مصر قبولهم". وتحت حجج الحفاظ على المدنيين وابعادهم من مناطق

الحرب. نشر معهد MISGAV[1] للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، وهو مركز أبحاث إسرائيلي، ورقة بحثية بتاريخ 14 اكتوبر 2023، تفيد بأن احداث 7 اكتوبر منحت إسرائيل "فرصة فريدة ونادرة حالياً لإخلاء قطاع غزة بأكمله". مُردداً صدى اصوات جورج بوش بعد احداث 11 سبتمبر. وتتابع الورقة: "ليس هناك شك في أنه من أجل سن هذه الخطة، يجب أن توجد شروط كثيرة بالتوازي. في الوقت الحالي، توجد هذه الظروف، وليس من الواضح متى ستظهر هذه الفرصة مرة أخرى، إن وجدت".

ان وقف إطلاق النار المؤقت الذي استمر لـ سبعة ايام، لم يمنع خطط اسرائيل الهادفة الى طرد الفلسطينيين من ارضهم، وان المؤشرات تؤكد نية إسرائيل في استئناف عدوانها على غزة بعد انتهاء الهدنة. في هذا السياق، نشرت صحيفة The Wall Street Journal بتاريخ 30 نوفمبر 2023، تقريراً، كشف عن نقاش يدور بين المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين محوره، طرد آلاف المسلحين وعائلاتهم من قطاع غزة، وذكر التقرير أن فكرة طرد الآلاف إلى دول مثل تركيا وقطر وإيران وروسيا ولبنان مستوحاة من إتفاق حقبة الثمانينيات 1982 توسطت فيه الولايات المتحدة وسُمح للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وآلاف المقاتلين بمغادرة بيروت، متوجهين إلى تونس بعد حصار وقصف إسرائيلي مكثف على لبنان إستمر اكثر من شهرين.

من ناحية، فإن خطة تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين ومنح إسرائيل السيطرة الكاملة على أرض فلسطين التاريخية من الحبر الى النهر، لم يسقطها اليمين الاسرائيلي من اجندته، ويكررها قادته بانتظام كلما كان هناك ضغطاً دولياً على إسرائيل لوقف توسعها الاستيطاني. تاريخياً، لم يتوقف قادة إسرائيل عن تفضيل خيار أردني من نوع ما كـ حل للقضية الفلسطينية. من ناحية اخرى، يفضل ما يسمى بالإسرائيليين المعتدلين –ومعظمهم من حزب العمل، خطة ألون، التي سميت على اسم وزير حزب العمل، ييغال ألون، ودعت إلى ضم مساحات شاسعة من اراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل بينما تصبح الأجزاء المتبقية جزءا من الأردن. كان لدى حزب الليكود الإسرائيلي الأكثر يمينية وحلفائه خطة أكثر تطرفاً،

[1] يرأس معهد مسغاف مائير بن شبات. شغل أربع سنوات منصب رئيس أركان الأمن القومي الإسرائيلي بعد تعيينه في هذا المنصب في عام 2017 من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. كان سابقًا مسؤولًا كبيرًا في الشاباك.

وهي الحفاظ على الضفة الغربية بأكملها وإعلان الأردن الدولة الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين اليها.

لاءات بايدن والحقائق الخفية

بعيداً عن التصريحات الصادرة عن الادارة الامريكية والهادفة بالدرجة الاولى الى تهدأة الرأي العام الامريكي، ووقف اتساع الشقوق التي بدأت تظهر في نواة الحزب الديموقراطي بين الجيل القديم وجيل الشباب الرافضين للحرب على غزة. إلا ان تصريحات ومواقف الادارة الامريكية وصانع القرار في الكونجرس ما زالت تظهر دعماً كاملاً لخطط اسرائيل الهادفة الى تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة الى دولة ثالثة. تقول سارة ليا ويتسون، المديرة التنفيذية لمنظمة الديمقراطية من أجل العالم العربي الآن DAWN: "إن إدارة بايدن لا تعطي فقط الضوء الأخضر للتطهير العرقي – إنها تمول ذلك". وتضيف، إن "التلاعب الامريكي لتسهيل الخطط الإسرائيلية القائمة منذ فترة طويلة لإخلاء غزة من السكان تحت غطاء المساعدات الإنسانية هي خدعة قاسية وشنيعة". وتعزز حجتها بحقيقة إرسال البيت الأبيض في 20 أكتوبر 2023، طلبًا إلى الكونجرس للحصول على تمويل تكميلي للسنة المالية الحالية، والذي يشمل، من بين أمور أخرى، الدعم اللوجستي والبنية التحتية وغيرها من الدعم المادي لجعل إسكان الفلسطينيين النازحين من غزة ممكنًا إلى البلدان المجاورة. واشار بيان البيت الأبيض بوضوح الى أن "هذه الموارد ستدعم النازحين والمدنيين المتضررين من "النزاع"، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، وستلبي الاحتياجات المحتملة لسكان غزة الفارين إلى البلدان المجاورة".

في الواقع تقول ويتسون إن "المسؤولين الإسرائيليين يتبعون القول بالفعل عبر استراتيجية أوسع لإخراج الفلسطينيين بشكل دائم من أراضيهم الأصلية، ويعتمدون على الولايات المتحدة لدفع ثمنها". هذا الاستنتاج تتوافق مع تصريحات وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن التي قال فيها "إن الولايات المتحدة تجري محادثات مع مصر وإسرائيل لإنشاء "ممر إنساني في شبه جزيرة سيناء المصرية للمدنيين الفارين من غزة". بعبارة اخرى، الطلب التكميلي مقروناً بالتصريحات المبطنة لوزير الخارجية الامريكي بلينكن ليس لها تفسير الا اعطاء الضوء الاخضر لاسرائيل للمضي قدماً في خطتها تهجير الفلسطينيين خارج قطاع

غزة.

منذ تفجر الاوضاع في صباح 7 اكتوبر، تبنى الرئيس بايدن من مكتبه البيضاوي الرواية الاسرائيلية كاملةً، ورسم خطاً واصلاً بين ما اسماه تصرفات "الارهابيين"، وموقف بلاده لمساعدة حلفائها الديموقراطيون. وربط بين ما اطلق عليه تصرفات "إرهابيي" حماس والرئيس الروسي بوتين، وانهما يمثلان تهديدًا مشتركًا في السعي لما اسماه "إبادة ديمقراطية مجاورة تمامًا". واضاف بايدن، "علمنا التاريخ أنه عندما لا يدفع الإرهابيون ثمن إرهابهم، وعندما لا يدفع الطغاة ثمن عدوانهم، فإنهم يتسببون في مزيد من الفوضى والموت والمزيد من الدمار". واتبع الاقوال بالافعال وارسل حاملتي طائرات يو إس إس جيرالد فورد و يو إس إس دوايت أيزنهاور إلى البحر المتوسط، وعشرات السفن الحربية لانشاء درع لحماية اسرائيل وإجهاض أي هجوم من خارج حدود فلسطين التاريخية، الى جانب ارسال عديد من الجنود الامريكيين تحت مسميات خبراء ومستشارين عسكريين، انشأ البنتاجون جسرا جويا منتظما لتزويد اسرائيل بكل المعدات والتجهيزات العسكرية اللازمة لتدمير قطاع غزة. وبالمثل، شاركت العديد من دول حلف الناتو في تزويد اسرائيل بالاسلحة والدفع بغواصاتها وحاملات الطائرات والسفن الحربية الى المنطقة. خلال اتصال اجراه مع رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو بتاريخ 6 نوفمبر، بعد مرور شهر على العدوان الدموي على قطاع غزة. جدد الرئيس بايدن "دعمه الثابت لإسرائيل وحماية المواطنين الإسرائيليين من أي تهديدات"، دون ذكر لوقف العدوان على قطاع غزة. وفق بيان البيت الابيض، ناقش الحليفان "إمكانية التوقف التكتيكي لإتاحة الفرص للمدنيين للخروج بأمان من مناطق القتال المستمر، وضمان وصول المساعدة إلى المدنيين المحتاجين، والتمكين من إطلاق سراح الرهائن المحتملين". وفقاً للموقع الرسمي للبيت الابيض.

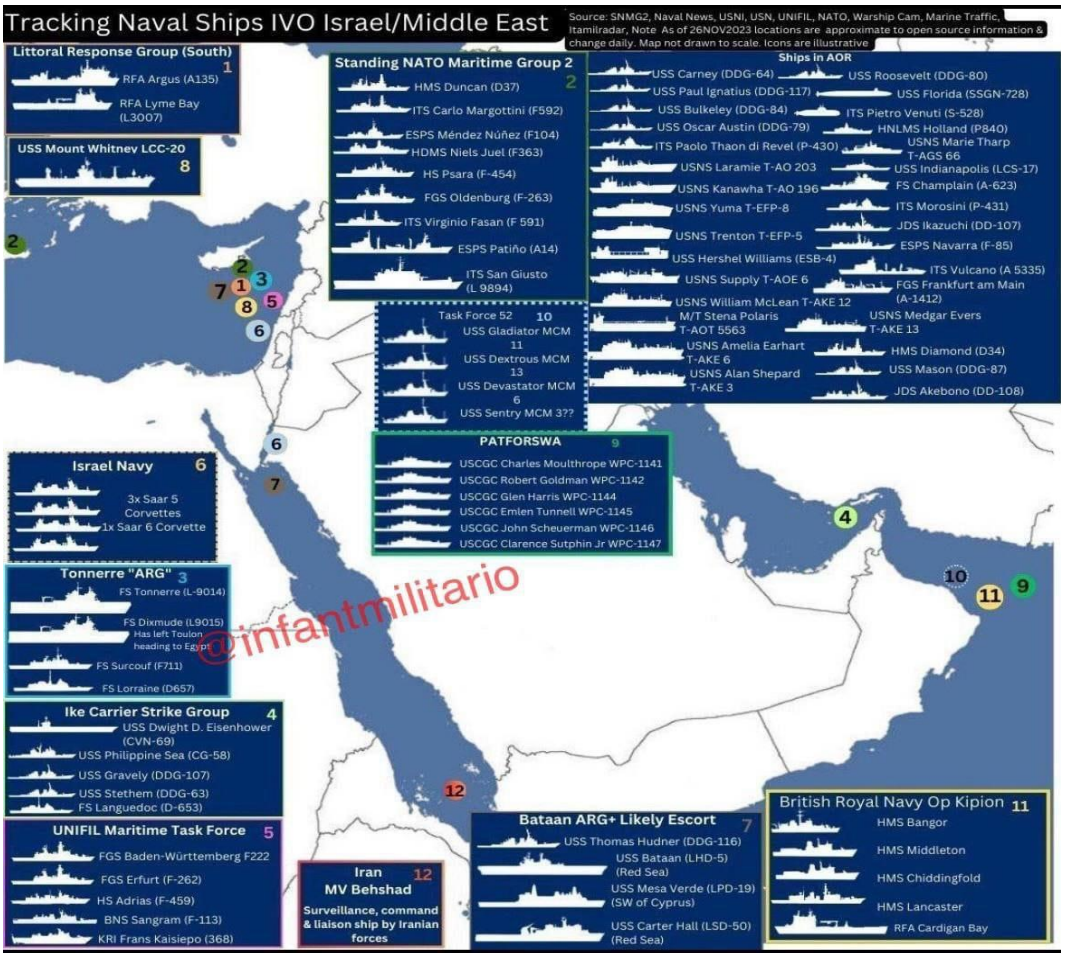

التشكيل الحالي لقوات حلف شمال الاطلسي والقوات البحرية الاسرائيلية في شرق البحر المتوسط ومياه الخليج العربي

المصدر: قناة الاكسندر نازاروف – تيليجرام.

على الرغم من وصول عددًا غير مسبوق من المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني التي تطالب أعضاء الكونجرس من الديموقراطيين بدعم وقف إطلاق النار، الا ان الرئيس بايدن لم يستجب لهذه الدعوات ورد عليها قائلاً: "لا توجد إمكانية لوقف إطلاق النار في غزة الان". بينما غمرت التقارير عناوين الصحف الامريكية التي تتحدث عن الظروف الكارثية التي يعيشها سكان قطاع غزة. وفقاً لموقع HuffPost، إن عدم التوافق المتثاوب بين مشاعر الناخبين والأعضاء بشأن هذه القضية يصدم العديد من الموظفين باعتباره شائنًا. يقول أحد المساعدين الديمقراطيين: "هذا المبنى لا يستمع". ويضيف، "لم أرى قط مثل

هذا الانفصال بين مكان وجود الناخبين والمنتخبون والكونجرس". وامتد تساوق الادارة الامريكية مع اهداف حكومة الحرب في اسرائيل، الى نزاع كبير بين اعضاء الكونجرس من الحزب الديموقراطي الذين وقعو على وثيقة تدعو وزير الخارجية الامريكي بلينكن إلى الدعوة بقوة أكبر إلى التوقفات الإنسانية التي اقترحتها الإدارة، والضغط على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي والحد من الخسائر في غزة، وقمع العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة والعمل نحو إتفاق سلام طويل الأمد، وفقاً لموقع Axios.

اتساع الفجوة العلنية في المواقف بين الحليفين الامريكي والاسرائيلي، كشفت عنه صحيفة The Wall Street Journal في تقريرها بتاريخ 19 نوفمبر تحت عنوان "حرب إسرائيل في غزة تختبر حدود دعم بايدن". نقلت الصحيفة عن مسؤولين امريكيين كبار ان "بايدن يكافح لإقناع نتنياهو باتخاذ خطوات يعتقد المسؤولون الأمريكيون أنها يمكن أن تساعد في منع تصعيد الصراع في غزة". وتضيف الصحيفة، على مدى الأسبوعين الماضيين ضغط بايدن على نتنياهو بشأن قضايا مختلفة تتراوح بين الحد من الخسائر في صفوف المدنيين وتجنب قصف المدارس والمستشفيات والمؤسسات الدولية لان من شأن ذلك خرق القانون الدولي، إلى طلب الموافقة على وقف إطلاق النار لإطلاق سراح الرهائن، عدم التوغل البري، والموافقة على هدنة انسانية تكتيكية، لكن بايدن فشل في ذلك. وإذا كان هناك ما يمكن تسجيله كإنجاز رئيسي هو الحصول على بضع شاحنات محملة بالمساعدات لغزة مع فترة توقف محدودة.

استراتيجية الولايات المتحدة الداعمة لاسرائيل دون شرط قائمة على امل أن يصاب الفلسطينيون والعرب الآخرون بخيمة امل وطنية لدرجة أنهم سيكونون أكثر غضبًا من الجماعة المسلحة في قطاع غزة من إسرائيل، هذا هو الخيال. يقول معهد بروكينجز في تقريره، لكي تتاح لمثل هذه الاستراتيجية أي فرصة، يجب أن تقدم واشنطن طريقًا موثوقًا به نحو انهاء 56 عامًا من الاحتلال. ويضيف التقرير، لسوء الحظ، حتى قبل هجوم 7 اكتوبر، فإن سياسات بايدن اضافت بشكل كبير مزيداً من اليأس السائد في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك أولئك الذين لا يريدون أي علاقة بحماس ولم يكونوا تحت حكمها. والان، ينحاز بايدن مرة أخرى بقوة إلى موقف حكومة إسرائيل بشأن مدة الحرب على قطاع غزة، قائلاً "إن

إسرائيل يمكن أن تستمر حتى تحقق هدفها المتمثل في القضاء على قدرة الجماعة "الإرهابية" التي تحكم غزة على تعريض حياة الإسرائيليين للخطر. وان هذه الحرب، يقول بايدن "ستنتهي عندما لم تعد حماس تحتفظ بالقدرة على القتل والإساءة، والقيام بأشياء مروعة للإسرائيليين".

بينما تواصل إسرائيل التركيز على كسب الحرب في قطاع غزة، تضغط الولايات المتحدة من أجل التزامات في مرحلة ما بعد حماس. ضمن الافكار المطروحة، قدم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، أثناء وجوده في طوكيو، ما وصفته صحيفة The Wall Street Journal بـ خمس لاءات: لا للتهجير القسري للفلسطينيين من غزة، لا لاستخدام غزة "كمنصة للإرهاب"، لا لإعادة احتلال غزة بعد نهاية الصراع، لا لحصار غزة، لا لتقليص أراضي غزة. وأضافت الصحيفة أن بايدن اتبع الخمسة لاءات بثلاثة ضرورات: (1). الطريق إلى السلام يجب أن يشمل أصوات الشعب الفلسطيني. (2). وينبغي أن يشمل حكما بقيادة فلسطينية، وقطاع غزة موحدا مع الضفة الغربية. و(3). أن يؤدي ذلك إلى عيش الإسرائيليين والفلسطينيين جنبًا إلى جنب في دولهم، بمعايير متساوية من الأمن والحرية والفرص والكرامة.

يبدو ان لاءات بلينكن وضرورات بايدن المُعلنة – وان كانت في معظمها تتحرك في مسارات مصالح اسرائيل، إلا انها لا تجد طريقا الى بريد صانع القرار الامريكي في الكونجرس والكابيتول هيل، ولا تترك صدىً في آذان قادة إسرائيل. من وجهة نظر رموز اليمين المتطرف في حكومة نتنياهو، ان الوقت قد حان لكي يتنحى حل الدولتين جانبًا، لفرض ما يسمونه الحل "الابداعي" للصراع، والمتمثل في: إعادة تسمية الأردن بفلسطين وأن يصبح وطنًا للفلسطينيين، وهو جوهر التفكير الصهيوني القائم على تهجير الفلسطينيين من ارضهم التاريخية وانشاء "وطن قومي لليهود" خالي من العرب الفلسطينيين.

في تقريرها بتاريخ 29 نوفمبر 2023، كشفت صحيفة "إسرائيل هيوم" عن مبادرة جديدة قُدمت إلى الكونجرس الأمريكي تدعو إلى اشتراط ربط المساعدات الأمريكية لكل من (مصر والعراق واليمن وتركيا) بقبول عددًا معينًا من اللاجئين من قطاع غزة، وتم عرض الاقتراح على شخصيات رئيسية في مجلسي النواب والشيوخ من كلا الحزبين. ويشرح المقترح في احدى فقراته، أن "الحل الأخلاقي الوحيد لسلامة المدنيين في قطاع غزة هو ضمان فتح مصر لحدودها والسماح للاجئين بالفرار... تقدم حكومة الولايات

المتحدة لمصر ما يقرب من 1.3 مليار دولار من المساعدات الخارجية، ويمكن تخصيص هذه الأموال للاجئين من غزة الذين سيسمح لهم بدخول مصر"... وتكشف الخطة ايضاً، إلى أن مصر يجب ألا تتحمل العبء بأكمله، ولكن يجب على دول المنطقة الأخرى المشاركة. "يتلقى العراق واليمن ما يقرب من مليار دولار من المساعدات الخارجية الأمريكية، وتتلقى تركيا أكثر من 150 مليون دولار. وان هذه البلدان لديها عدد كبير بما يكفي من السكان ليتمكنوا من قبول اللاجئين الذين يضيفون ما يصل إلى أقل من 1٪ من سكانها".

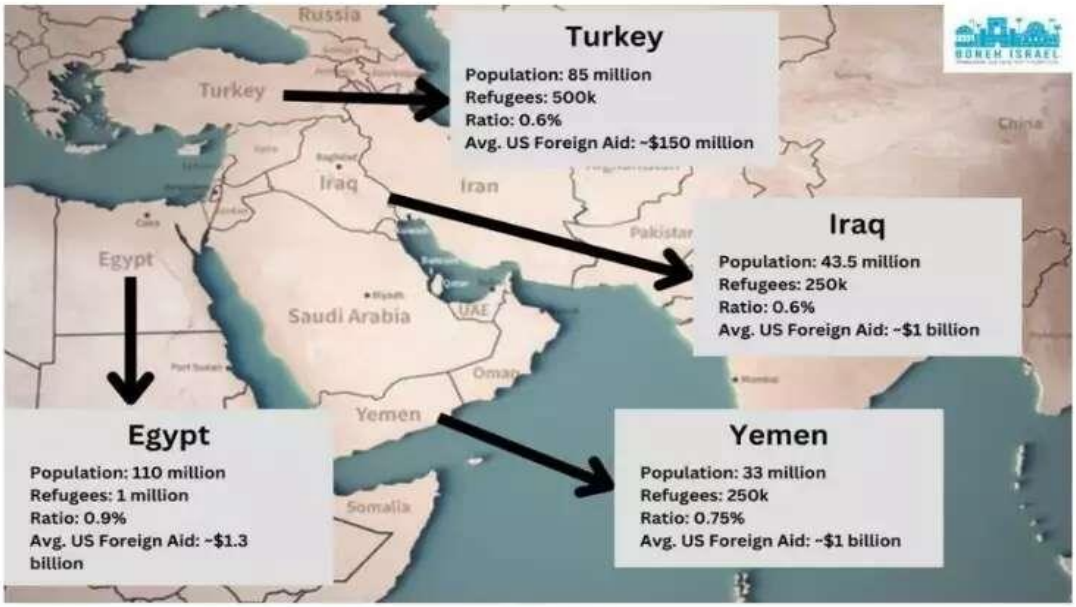

أعداد اللاجئين المقترحة التي ستقبلها البلدان العربية بموجب الخطة.

الموقف العربي

في قمة الرياض المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر (القمة العربية والاسلامية غير العادية) اجمع قادة الدول العربية والاسلامية رفضهم القاطع لخطط التهجير القسري لسكان غزة أو الضفة أو القدس الشرقية، الى خارج ارضهم، بكل صوره. وان ذلك جريمة حرب دولية تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن نتائجها. وشدد الرئيس محمود عباس في كلمته على الرفض التام للحلول العسكرية والأمنية في قطاع غزة مؤكدا أن قطاع غزة جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطين.

باستثناء بعض الحالات الطبية الطارئة ترفض القيادة المصرية رفضاً قاطعاً استقبال اللاجئين الفلسطينيين، لان من شأن ذلك ان يساعد على تصفية القضية الفلسطينية. وفقاً لتصريحات الرئيس السيسي: "نؤكد على الموقف المصري الحاسم برفض تهجير الفلسطينيين من غزة أو من الضفة الغربية، ونعتبر "أن الأمرَ يُعد خطاً أحمر بالنسبة لمصر". وهو ذات الموقف الذي اعتمدته عَمان، وأعلنت السلطات الأردنية، أن "أي محاولات لتهجير الفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية ستعتبره عمان بمثابة إعلان حرب". وقد تطابقت هذه المواقف مع الموقف الثابت للقيادة الفلسطينية والذي اعلنه الرئيس محمود عباس منذ اليوم الاول لبدء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، وجوهره، التأكيد على الرفض القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وأن قطاع غزة جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ولا يمكن القبول أو التعامل مع مخططات تل أبيب لفصل قطاع غزة. وأكدت القيادة الفلسطينية مراراً وتكراراً على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه. واشار بيان القيادة الفلسطينية على معارضتها تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، واعتباره خطا أحمر لن تسمح بتجاوزه، وهذا الموقف ينطبق على مواطني القدس والضفة الغربية. وفي اخطر تصريح ورد على لسان الرئيس المصري السيسي، قائلا "إن الحرب الحالية لا تهدف فقط إلى محاربة حماس التي تحكم قطاع غزة"، ولكنها أيضا محاولة لدفع السكان المدنيين للهجرة إلى مصر". وان هذا الامر مرفوض لن نسمح بحدوثه.

الاستنتاجات

منذ اليوم الاول لانشاء دولة اسرائيل على اراضي فلسطين الانتدابية، ظهرت المشكلة الديموغرافية عائقاً كبيراً امام قادة إسرائيل والحركات الصهيونية، حيث كان الفلسطينيون العرب هم الأغلبية الساحقة من السكان، وكانوا يمتلكون معظم الأراضي. وكان الحل الامثل من وجهة نظر قادة الحركة الصهيونية العمل النشط والفعال على مخططات الطرد والتهجير القسري لسكان فلسطين، نحو بلاد عربية مجاورة بما فيها الاردن ومصر، وصولاً الى دولة يهودية على الاراضي الفلسطينية الواقعة بين البحر والنهر، في سياق عقيدة متطرفة "اكبر مساحة من الارض مع اقل عدد من السكان العرب".

إن الحرب البربرية التي تشنها اسرائيل حاليًا على عموم اراضي فلسطين، والدمار الكبير الذي الحقته في البنية التحتية، الى جانب عشرات الاف من الشهداء والجرحى ومئات الاف من النازحين في قطاع غزة، من شأن كل هذا أن يكون له تأثير عميق في وعي كل فلسطيني وعربي، لفهم الاهداف بعيدة المدى لهذا العدوان. وفي المقدمة منها الدعوات الصادرة عن قادة الاحتلال العسكريين والامنيين إلى طرد الفلسطينيين قسراً وبصورة جماعية من اراضيهم. واصبحت هذه الدعوات المتطرفة المطالبة بالطرد الجماعي في صلب الخطاب الإسرائيلي السائد ومحور منافسة سياسية بين المتطرفين. هذا الامر يحيي ذكريات مريرة في نفوس الفلسطينيين لم تنقضي منذ نكبة عام 1948، وبالتالي سوف يواجهونها بمقاومة شرسة مهما بلغت التضحيات.

ينظر فريق من المحللين السياسيين حول سياسات بايدن بإظهار "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" وتأكيد حضوره اجتماع مجلس الحرب في إسرائيل، من منظور أن هذا الدعم الثابت وغير المشروط، الى هو أمر تكتيكي، إعتقاداً منه ان مثل هذه المواقف ستمنحه نفوذاً لاحقاً للتأثير على اعضاء مجلس الحرب الاسرائيلي، ولكن إذا كان هذا هو الهدف، فقد كانت نتيجته إخفاقاً صارخاً لهذه السياسة. وعلى العكس من ذلك، نجح نتنياهو في سحب الادارة الامريكية الى خطوطه بشكل ملاصق، ودفع بفكرة مناقشة التهجير الجماعي للمواطنين الفلسطينيين من قطاع غزة الى اجندة المشرع الامريكي في الكونجرس وداخل ممرات الادارة الامريكية.

الموقف الاصيل لكل من مصر والاردن الرافض للتهجير، والداعم للمواقف الثابته للقيادة الفلسطينية، بحاجة الى تدويل وحشد مزيداً من المواقف العالمية المساندة والضاغطة على واشنطن للتراجع عن سياسة التساوق مع مخططات نتنياهو الهادفة الى تهجير الشعب الفلسطيني وإقتلاعه من ارضه، لان من شأن ذلك ان يدفع المنطقة برمتها نحو فوهة بركان وجحيم حرب لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

التوصيات

- **وضع إتفاقيات ومعاهدات السلام مع إسرائيل على الطاولة**

✓ مراجعة الاردن لمعاهدة السلام «اتفاقية وادي عربة» المبرمة مع إسرائيل عام 1994 والتهديد بإلغائها بالنظر الى نقض إسرائيل لبنود هذه الاتفاقية بما فيها التهديد بترحيل المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية الى الاردن، والعودة الى معتقدات الوطن البديل، وبالتالي تعريض الامن القومي الاردني للخطر.

✓ إعادة النظر في «معاهدة كامب ديفيد للسلام» الموقعة بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل الموقعة بتاريخ 17 سبتمبر /أيلول 1978. كمقدمة لالغائها بالنظر الى خرق إسرائيل لبنود هذه الاتفاقية عبر اصرارها على تهجير الفلسطينيين الى مصر، وتعريض الامن القومي المصري للخطر.

✓ مطالبة دول التطبيع العربي على الغاء اتفاقيات السلام الموقعة مع اسرائيل.

- **تحفيز الهجرة المعاكسة**

عبر الاردن ومصر الى فلسطين رداً على سياسات حكومة اليمين المتطرفة

- **تعزيز صمود – المواطنين في القطاع**

من خلال استمرار إمدادهم بالمواد الغذائية، الملابس، مياه نظيفة للشرب، الادوية، المستشفيات الميدانية، وحدات الدم... وكل مستلزمات الصمود بما فيها (وحدات سكنية مؤقتة/كرافانات. وحدات صحية. خيم، وغيرها من متطلبات الصمود بحيث تسمح لهم بالبقاء منتشرين على كامل تراب غزة وليس على شكل مخيمات لاجئين.

يمكن تعميم تجربة سلاح الجو الاردني عبر اسقاط المساعدات من الجو.

- **مقاومة التهجير القسري ومغادرة القطاع**

دعوة المواطنين في القطاع الى مقاومة سياسات الاحتلال واغراءات دول حلف الناتو الهادفة لتهجيرهم من ارضهم، وتحذيرهم من التوجه نحو السفن المنتشرة في البحر المتوسط، تحت حجج تقديم العلاج لان من شأن هذه الخطوة ان تحوله الى لاجئ جديد وستمنعه اسرائيل من العودة للقطاع مرة اخرى.

- **حشد المواقف الدولية**

إستمرار العمل على الساحة الدولية، نحو حشد المزيد من المواقف الدولية (كتلة دولية ضاغطة) لوقف حرب الابادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

- **الدبلوماسية الشعبية**

حث إنصار الحق الفلسطيني والجاليات العربية والاسلامية واحرار العالم، على إستمرار الحشد الجماهيري وتنظيم المظاهرات اليومية للضغط على حكومات بلادهم لوقف العدوان البربري على قطاع غزة

- **المحاكم الدولية**

إستمرار التوجه للمحاكم الدولية وتقديم شكاوى دولية ومحلية ضد اسرائيل وقادتها العسكريين والامنيين، على اعتبار ان سياسة التهجير والابادة الجماعية هي جرائم حرب بموجب القانون الدولي، ومخالفة صريحة لإتفاقية منع الابادة الجماعية.